

القاهرة ، فان هذا غريب حقا ، ان هذا غير عادي . وفي ٣ ك١ وجه ناطق بلسان المخابرات الاردنية اتهاما اوضح حين نفي وجود ١٥ حارسا اردنيا برفقة النل ، وقال ان هذا التبا « عذر لعلطة نقص جهاز الحماية المصري » .

في هذا الجو التحريضي والتفعل ، بدأ النظام الاردني اتخاذ الترتيبات الادارية اللازمة . فكلف احمد اللوزي وزير المالية بتسلم منصب رئاسة الوزراء ، حتى يمكن الإبقاء على وزارة النل منها ، وعدم الخوض في أية تغييرات سياسية بل هدوء الوضع الداخلي . وتوجه اللوزي في نفس اليوم الى القاهرة لمتابعة اشتراك الاردن في مناقشات مجلس الدفاع . وأصدر الملك حسين لمسا قرارا بتعيين محمد رسول الكيلاني ، رئيس المخابرات الاردني المشهور ، ووزير الداخلية السابق ، مستشارا شخصيا له لشؤون الامن . وسر تعيينه في اوساط المراقبين على انه اعلان بالتوجه نحو تصعيد سياسة القمع ، اذ ادار الكيلاني طويلا عمليات تمع الحركة الوطنية الاردنية من حزيران ١٩٦٧ .

بعد تعيين الكيلاني مباشرة ، وصلت سرا الى بيروت ودمشق مجموعات من رجال المخابرات الاردنية ، من المؤكد انها أرسلت لتدبير عمليات انتقام ضد الشخصيات الفدائية الفلسطينية . وقد تم اعتقال مجموعة من هؤلاء في دمشق بواسطة اكناف المسلح الفلسطيني ، وكانوا قد اجتازوا الحدود باجازات وهويات جنود في جيش التحرير الفلسطيني . اما في بيروت فقد أجرى بعض قادة القوية اتصالات سريعة مع المسؤولين اللبنانيين ، وبلغوا اليهم المعلومات المتوفرة حول عناصر المخابرات الاردنية التي وصلت الى لبنان . وقام السيد صائب سلام بالاجتماع مع الملحق العسكري في السفارة الاردنية ببيروت وبحث معه الموضوع ، نفى الملحق المعلومات ، وتم تبليغ ذلك لقادة المناوبة .

وحين التقى الملك حسين خطاب العرش مفتتحا الدورة العادية الخامسة لمجلس النواب الاردني في ١ ك١ ، عقد بعده مباشرة مؤتمرا صحفيا قال فيه ان هناك ايد خفية وراء هذا الحادث ، ثم زاد صراحة انها ايد عربية ، وأنه لن يكشف المعلومات التي لديه الا في الوقت المناسب . وحين سئل عن الوقت من مفاوضات الوساطة في جده أجاب « ان

الوقت غير مناسب للحديث عن موضوع مفاوضات جده او غيرها من المفاوضات » ، محددا بذلك المنهج السياسي النهائي للاردن تجاه حركة المقاومة . وقد قام مجلس النواب بترجمة واضحة لهذا الموقف حين أعلن عن جملة قرارات اتخذها من بينها قرار يقول « ان مجلس النواب الاردني الممثل الشرعي للشعب في صفتي المملكة الاردنية الهاشمية ليعتبر كل زعم وادعاء بتبثيل الشعب الفلسطيني في هذه المملكة انما هو مؤامرة تنطوي على قتل الوحدة الوطنية . . . وان جميع المواطنين يمثلهم جلالة الملك المعظم وسلطات الدولة الشرعية بأجهزتها المختلفة » . ويمثل هذا القرار قطيعة نهائية مع حركة المقاومة الفلسطينية التي كرسست بعد عام ١٩٦٧ ، وخاصة بعد توقيع اتفاقي القاهرة وعمان محظلة شرعية للشعب الفلسطيني . وفي ١ ك١ كشف رئيس الوزراء الجديد احمد اللوزي في مقابلة مع جريدة « النهار » عن قرار آخر لمجلس النواب لم يعلن عنه ، حين قال ان المجلس « طلب من الحكومة عدم السماح باتمام أية قاعدة فدائية لاية منظمة ما لم يكن هدفها الحقيقي القتال ضد العدو الاسرائيلي » ، ويؤكد هذا رفض اي عودة فدائية الى الاردن مهما كان نوعها ، بينما كان الموقف الاخير في جده ، استعدادا لقبول عودة المنظمات التي وافقت على الوساطة . ومما يزيد الامر وضوحا ان اللوزي قال في نفس المقابلة ان الاردن « يؤمن بمقاومة منزوعة داخل الارض المحتلة » . في ٧ ك١ صعد الاردن ردود فعله . فاعتقل مجموعات جديدة متعاطفة مع العمل الفدائي . كما اعتقل العاملين في « جمعية رعاية أسر الشهداء » وهي جمعية مستقلة لا علاقة رسمية لها بمنظمة التحرير وتصرف على عائلة وابناء أي شهيد فلسطيني تبلغ عنه . كذلك اعتقلت السلطات الاردنية العاملين في مكتب الضفة الغربية ، وهو مكتب تابع لحركة فتح ، يتولى الاشراف على ادارة بعض العمليات داخل اسرائيل والاراضي المحتلة . ومن جهة أخرى قام النظام الاردني بعقد مؤتمر موسع لرؤساء العشائر صدر عنه بيان طالب جميع الحكام العرب « باعادة النظر في مواقفهم من المنظمات الفدائية » وحمل البيان حركة فتح صراحة مسؤولية الحادث .

٢ - ردود الفعل العربية : اتسعت ردود الفعل العربية الرسمية ازاء الحادث باعلان الاستنكار